قيم المواطنة بين مقتضيات الدستور ورهانات مدرسة المستقبل

عمر الازمي الادريسي
باحث في العلوم القانونية

باعتماد الدستور المغربي الجديد في استفتاء فاتح يوليوز 2011، تكون بلادنا، وهي تتطلع إلى ترسيخ مقومات الدولة العصرية القائمة على الحق والقانون، قد حققت قفزة نوعية في اتجاه تكريس قيم المواطنة، والديموقراطية، وحقوق الإنسان بوصفها أساس البناء السياسي والاجتماعي للدولة[1]، وباعتبار المواطن قيمة في حد ذاته[2]. وهو ما يجعل منه دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة[3].

وإذا كان الدستور، بوصفه القانون الأسمى للدولة، قد تضمن إعلانا صريحا عن تبني قيم المواطنة، محددا مبادئها العامة وتوجهاتها الأساسية، فإن الرهان الأكبر يتمثل في تفعيل هذه المقتضيات القانونية وتنزيلها إلى أرض الواقع بما يجعل منها قيما متقاسمة ومتعاقدا عليها بين جميع مكونات الأمة، ويرسخها في الممارسة اليومية للمواطن والدولة على حد سواء[4].

من هنا، تبدو مشروعية التساؤل حول دور المدرسة، بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، في نشر وتعميم قيم المواطنة عبر نقلها إلى الناشئة، ومن ثم، الإسهام في ترسيخها كالتزام، واقتناع، ثم كممارسة يومية تنعكس بشكل مباشر وتلقائي في سلوكات، ومعاملات الأفراد والمؤسسات.

لمقاربة هذا الموضوع نتطرق، بداية، لمفهوم المواطنة، قبل أن نتناول قيم المواطنة كما وردت في الدستور الجديد، ثم نختم بالحديث عن دور المدرسة المغربية في نشر، وتعميم هذه القيم، ورهاناتها في هذا الشأن.

1- في مفهوم المواطنة

ليس من اليسير وضع تعريف شامل ودقيق لمفهوم المواطنة، غير أن مختلف التعريفات

1- نص تصدير الدستور الجديد على ما يلي : «إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»

2- ورد ذكر كلمتي «المواطنات» و«المواطنين» متلازمتين 18 مرة في الدستور.

3- من الخطاب الملكي بتاريخ 17 يونيو 2011، بمناسبة عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي.

4- في السياق ذاته جاء في الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2011 بمناسبة عيد العرش : «إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد، بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، وواجبات المواطنة، سيبقى صوريا ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن، ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي، وعلى تقدم وطنه»

المتداولة في المراجع، والأدبيات السياسية والاجتماعية تكاد تتفق حول عناصر هذا التعريف، من حيث اعتبارها رابطة اجتماعية وقانونية بين الأفراد والدولة، مع ما تتضمنه تلك الرابطة من حقوق، وواجبات.

هكذا، تم تعريف المواطنة في مباحث علم الاجتماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي (المواطن)، ومجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، ويحدد القانون هذه العلاقة بين الفرد والدولة.

والمواطنة، بوصفها الاستعمال العربي للفظة «Citizenship»، عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق ـ متبادلة ـ في تلك الدولة، وتتضمن قدرا من الحرية، مع ما يصاحبها من مسؤوليات»[5].

من ثم، فإن المواطنة، من حيث هي علاقة قانونية واجتماعية بين الفرد والدولة، ذات أبعاد ومستويات ترتبط ارتباطاً وثيقا بمفاهيم الهوية، والانتماء، والحرية، والحق، والعدل، والمساواة، والواجب... إلخ. وتتمثل أبعاد المواطنة فيما يلي :

- البعد القانوني، والسياسي : يتمثل في القواعد المجسدة للمساواة بين المواطنات والمواطنين في الحقوق، والحريات، والواجبات، دون تمييز بينهم بسبب الدين، أو العرق، أو اللون، أو الجنس.... الخ.
- البعد الثقافي والحضاري : يعنى بالجوانب الروحية، والمعنوية للأفراد، والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية، ونبذ كل أشكال التهميش، والتنميط.
- البعد الاقتصادي والاجتماعي : يرتبط بالتوزيع العادل للثروات والخيرات العامة، وحق كل مواطن في الحصول علي فرص متساوية لحياة اجتماعية كريمة، وتطوير جودة الحياة التي يعيشها.

من جهة أخرى، عرف مفهوم المواطنة تطورا كبيرا، تماشيا مع المفهوم الجديد للعولمة، وما أتت به من تحولات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعلمية، وتقنية، جعلت من العالم وطنا كبيرا. ومن ثم، ظهر ما يعرف بالمواطنة الكونية، أوالمواطنة العالمية (Global Citizenship). والمواطنة بمفهومها العولمي تنبني على مجموعة من المفاهيم التي تشكل في جوهرها قيما متقاسمة كونيا كالسلام، والتسامح الإنساني والتعايش وقبول الآخر. غير أن المواطنة العالمية لا تلغى المواطنة بمفهومها الوطني، بل إن كليهما يساند الأخر.

انطلاقا من الأبعاد سالفة الذكر، إذن، تنتظم المواطنة في مجموعة من القيم المشتركة، والمتقاسمة بين أفراد المجتمع، وبين الدولة. وهي قيم خصت لها الدساتير الحديثة حيزا هاما بالنظر

5- عن الموقع الإلكتروني لدائرة المعارف البريطانية :
http: //www.britannica.com/EBchecked/topic/118828/citizenship

إلى الأهمية التي أصبح المواطن يحظى بها، باعتباره محور العملية السياسية، وأحد أركانها الأساسية.

فما موقع قيم المواطنة في الدستور المغربي ؟ وإلى أي حد استحضر المشرع الدستوري أبعاد هذه المواطنة كما هي متعارف عليها كونيا ؟

2- قيم المواطنة من خلال مقتضيات الدستور المغربي

بالرجوع إلى الدستور المغربي، نجده قد خص قيم المواطنة بمجموعة من المقتضيات استحضرت إقامة التوازن التام بين الحقوق والواجبات، انطلاقا من كون المواطنة الكاملة لا تقبل التجزيء، إذ تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية، والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية[6].

وترتكز المواطنة في الدستور المغربي على جملة من القيم الأساسية، تتمثل في الحرية، والمساواة والعدل، والمشاركة. وهي قيم وجدت لها صدى في مختلف فصول هذا الدستور من خلال تفصيل مقتضيات المواطنة ومتطلباتها.

1.2 المواطنة هوية وانتماء

تتمثل أولى أركان المواطنة في إحساس المواطن بالانتماء إلى الوطن على اختلاف تنوعه العرقي، والديني، والمذهبي، بشكل يجعله يتمثل ويتبنى خصوصيات وقيم المجموعة التي ينتمي إليها. وقد خصص الدستور المغربي حيزا هاما منه للحسم في مسألة هوية الأمة المغربية الموحدة، المتسمة بتعدد روافدها، وبانصهار جميع مكوناتها. وتأكيدا لهذا المبدإ جاء في تصدير الدستور أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية ـ الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية، والأندلسية، والعبرية، والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح، والاعتدال، والتسامح، والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات، والحضارات الإنسانية جمعاء».

وفي إطار ترسيخ التعددية الثقافية واللغوية التي يتميز بها المغرب، تمت دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية باعتبارها «رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء»، كما نص على «صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة»، وعلى «حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب»، و«انسجام السياسة اللغوية، والثقافية الوطنية» (الفصل 5).

6- من الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في موضوع ***«المدرسة والسلوك المدني»*** يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط.

2.2 المواطنة حقوق وحريات

يترتب على المواطنة تمتيع الأفراد بمجموعة من الحقوق والحريات على قدم المساواة، ودون تمييز فيما بينهم بسبب الدين، أو العرق، أو اللون، أو الجنس... الخ. في هذا الصدد، تضمن الدستور المغربي إعلانا للحقوق والحريات التي تتطلبها المواطنة، ويتعلق الأمر بمجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية التي تضمنتها العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باعتبارها حقوقا متعارفا عليها كونيا.

• الحقوق المدنية

تمثل الحقوق المدنية مجموعة من الحقوق الطبيعية اللصيقة بشخصية الإنسان. وتشمل حق المواطن في الحياة (الفصل 20)، والحق في سلامته، وسلامة أقربائه، وحماية ممتلكاته (الفصل 21)، وعدم معاملته معاملة قاسية، أو لا إنسانية، أو مهينة، أو حاطة بالكرامة الإنسانية، وتجريم ممارسة التعذيب بكافة أشكاله (الفصل 22)، وتجريم الاعتقال التعسفي، أو السري، أو الاختفاء القسري، وحق المعتقل في التمتع بالحقوق الأساسية وظروف اعتقال إنسانية، والاستفادة من برامج التكوين، وإعادة الإدماج، وحظر التحريض على العنصرية، أو الكراهية، أو العنف (الفصل 23)، والحق في حماية الحياة الخاصة للأفراد، وعدم انتهاك حرمة المنازل، وسرية الاتصالات الشخصية، وحرية التنقل عبر التراب الوطني، والخروج منه والعودة إليه (الفصل 24)، وحرية الفكر، والرأي، والتعبير، وحرية الإبداع، والنشر، والعرض (الفصل 25)، والحق في الحصول على المعلومات (الفصل 27)، وحرية الصحافة، والتعبير، والنشر (الفصل 28)، وحرية ممارسة الشؤون الدينية (الفصل 3).

وقد عزز الدستور المغربي ممارسة هذه الحقوق بدسترة مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات، ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (الفصل 161)، ومؤسسة الوسيط (الفصل 162)، ومجلس الجالية المغربية بالخارج (الفصل 163)، والهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز (الفصل 165).

• الحقوق السياسية

تتجسد الحقوق السياسية في تمكين المواطن من المشاركة في تدبير شؤون مجتمعه، باعتبارها أهم تجليات الديموقراطية الحديثة. ويتعلق الأمر بحق الانتماء النقابي، والسياسي، وحرية الاجتماع، والتجمهر، والتظاهر السلمي، وممارسة حق الإضراب (الفصل 30) ؛ حق التصويت، والترشح للانتخابات (الفصل 31) ؛ الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14) ؛ الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية (الفصل 15)، والحق في تأسيس الجمعيات (الفصل 12).

من جهة أخرى، أسس الدستور المغربي لمفهوم «الديموقراطية التشاركية» عبر إفساح المجال أمام جميع الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية، وتفعيلها، وتنفيذها، وتقييمها (الفصل 13)، وكذا من خلال دسترة مجموعة من الهيآت، والمؤسسات التي تندرج في إطار هذا

المفهوم. يتعلق الأمر هنا بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (الفصل 168)، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (الفصل 169)، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (الفصل 170).

- **الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية**

تتمثل هذه الفئة من الحقوق في ضمان استفادة المواطنات والمواطنين من مجموعة من الحقوق، والخدمات على قدم المساواة فيما بينهم ؛ وتشمل الحق في العلاج، والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي، أو المنظم من لدن الدولة، والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية، والسكن اللائق، والشغل، والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة (الفصل 31)، ورعاية الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة (الفصل 34)، وإقرار حق الملكية الخاصة وحرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، وتجريم شتى الممارسات المخلة بمبادئ المنافسة الحرة، والمشروعة، والنزيهة في العلاقات الاقتصادية (الفصل 35).

ومن أجل تفعيل هذه الفئة من الحقوق، تمت دسترة مجموعة من الهيآت والمؤسسات التي تعنى بالحكامة الجيدة وتقنين المنافسة. ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية (الفصل 5)، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري (الفصل 165)، ومجلس المنافسة (الفصل 166)، والهيأة الوطنية للنزاهة، والوقاية من الرشوة، ومحاربتها (الفصل 167).

3.2 المواطنة مسؤوليات وواجبات

تجسد الواجبات الوجه الآخر للمواطنة الذي لا تستقيم بدونه. فالمواطنة الكاملة تقتضي، فضلا عن التمتع بالحقوق والحريات، الالتزام بالواجبات التي يمليها الانتماء إلى الوطن، مما يجعل من المواطنة وظيفة في حد ذاتها ينبغي على الجميع الاضطلاع بأعبائها على أكمل وجه[7].

في هذا الصدد نص الدستور المغربي صراحة على تلازم الحقوق والواجبات ؛ إذ نص في الفصل 37 منه «على جميع المواطنين، والمواطنات احترام الدستور، والتقيد بالقانون، ويتعين عليهم ممارسة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات».

هكذا، تقتضي واجبات وأعباء المواطنة احترام القانون، الذي يعد أسمى تعبير عن إرادة الأمة،

7- من أبلغ ما قيل في هذا الصدد، ما عبر عنه جيمي كارتر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، على إثر انتهاء مدة رئاسته وعودته إلى ولايته قائلاً ***«إني عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة مواطن»***.

والامتثال له (الفصل 6)، ومساهمة كل المواطنات والمواطنين في الدفاع عن الوطن، وحوزته الترابية تجاه أي تهديد، أو عدوان (الفصل 38)، وتحمل التكاليف العمومية على قدر الاستطاعة (الفصل 39)، وتحمل التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد بصفة تضامنية، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات، والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد (الفصل 39).

كما تقتضي المواطنة أيضا المشاركة الفاعلة للأفراد في تدبير الشأن العام، سواء بطريقة مباشرة من خلال الترشح للانتخابات، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التصويت في الانتخابات (الفصل 30).

3- قيم المواطنة ورهانات مدرسة المستقبل

إذا كان الدستور، بوصفه القانون الأسمى للدولة، قد تضمن إعلانا للحقوق والحريات، والواجبات التي تشكل في جوهرها مجموع القيم المتقاسمة بين المواطن والمجتمع السياسي، فإن ترسيخ هذه القيم وتفعيلها من الناحية الواقعية، يقتضي أن ينصرف الجهد إلي تحسين شروط ممارسة المواطنة الكاملة علي الصعيد العملي، والعمل على النهوض بالسلوك المدني للأفراد، وهي مسؤولية مجتمعية متقاسمة تتولاها المنظومة التعليمية، إلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام، وكذا المؤسسات ذات الوظائف التربوية والثقافية والتأطيرية[8]. فالمواطنة ليست لها قيمة إلا عندما يتم بناؤها عبر أفعال، وأنشطة مختلفة، ومتعددة، من بينها الفعل التربوي، حيث تنتظم حولها ممارسات وطرق وطقوس تربوية ترسخها في الأذهان، والوجدان[9].

ويتأكد دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة في وجدان وسلوك المتعلمات والمتعلمين، من خلال استحضار وظائفها المتعارف عليها، المتمثلة في التعليم، والتعلم، والتكوين، والتأهيل، ولاسيما في التربية والتنشئة كوظيفة تجعل مسؤولية المؤسسة التعليمية مركزية ودورها راهنيا وحاسما في هذا المضمار[10]. هكذا، فإن رهان النظام التربوي يتجلى أساسا في تكوين المواطن المتشبث بالهوية المغربية والثوابت الوطنية الراسخة[11]، مواطن يدرك حقوقه، ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن. من هنا، تتضح المهام الجسيمة الملقاة على النظام التربوي لكي يجعل تلك القيم تستوطن في شخصية النشئ[12].

وإذا سلمنا بدور المدرسة، بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، في نقل وترسيخ قيم المواطنة، فعبر أية آليات يمكنها القيام بذلك ؟

8- من الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في موضوع ***«المدرسة والسلوك المدني»*** يومي23-24 ماي 2007 بالرباط.

9- رحمة بورقية، الحس المدني والقيم والتربية، مداخلة في إطار الندوة الوطنية حول ***«المدرسة والسلوك المدني»*** المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط، أشغال الندوة، ص. 38.

10- رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 02/07 بتاريخ 23 يوليوز 2007، في موضوع ***«دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»***.

11- الفصل 31 من الدستور.

12- رحمة بورقية، الحس المدني والقيم والتربية، مداخلة في إطار الندوة الوطنية حول ***«المدرسة والسلوك المدني»*** المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط، أشغال الندوة، ص. 33.

جوابا على هذا السؤال، يمكن القول إن قيام المدرسة بهذه الوظيفة يمكن أن يتم عبر جملة من الآليات المرتبطة والمتكاملة فيما بينها :

1.3 المناهج والبرامج والكتب المدرسية والمعينات الديداكتيكية

تعتبر المناهج والبرامج، بمفهومها الشامل، وبمختلف مكوناتها، المضمون الرئيسي للتربية والتكوين، بل إنها تشكل فلسفة، وغايات، وتوجهات النظام التربوي، التي يتم تجسيدها في برامج دراسية ومضامين معرفية، وتعلمات، وتكوينات، وطرائق بيداغوجية، وفي أدوات ديداكتيكية من كتب مدرسية ووسائط تعليمية، وهي بذلك تفتح إمكانات واسعة لترسيخ القيم، والتربية على السلوك وفقها[13].

من هذا المنطلق فإنه يتعين توجيه الجهد إلى ملاءمة المناهج والبرامج الدراسية مع متطلبات التربية على قيم المواطنة وتنمية السلوك المدني، غير أن ذلك لا يمكن أن يتم بجعلها مادة تخصص دراسي، بل بإدراجها في مختلف المواد والتخصصات، مع الاجتهاد في ابتكار الطرائق البيداغوجية الكفيلة بإدماج هذه القيم والمفاهيم في المناهج، والوسائط التعليمية، وتيسير نقلها إلى المتعلمين. وكذا تقديم التجارب الديداكتيكية الناجحة في مجال التربية على المواطنة والنظر في اعتمادها نماذج تطبيقية[14].

2.3 الحياة المدرسية والأنشطة الموازية

تعد الحياة المدرسية، بكل تفاصيلها، فضاء خصبا للتربية على المواطنة، والتشبع بقيمها. من ثم، فإن التربية على المواطنة يجب ألا تقتصر على المناهج، والبرامج، والكتب المدرسية فقط، بل لابد وأن تجد امتدادها الطبيعي والعملي في العلاقات والفضاءات التربوية، سواء داخل الفصول الدراسية، أو في المحيط المباشر للمؤسسات التعليمية، حيث يتعين أن تشكل الحياة المدرسية والجامعية مثالا حيا لسلوك المواطن المسؤول، ونموذجا لاحترام النظام والقانون، وتجسيدا للممارسة الديموقراطية، وفضاء لتنمية الأنشطة الثقافية، والرياضية، والإبداعية[15].

إن مشاركة التلاميذ، مثلا، ضمن الفرق النشيطة، وفي تدبير المؤسسات (منذ المرحلة الابتدائية)، وفي مختلف النوادي (الشعر، المسرح، البيئة وغيرها)، يجعلهم في وضعية تعلم وممارسة المواطنة، إذ بالأنشطة التي يقومون بها انطلاقا من التصور، إلى التخطيط، إلى التنفيذ... في انفتاح على

13- أوراق عمل الورشات المقامة في في إطار الندوة الوطنية حول ***«المدرسة والسلوك المدني»*** المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط، أشغال الندوة، ص. 133.

14- من رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 02/07 بتاريخ 23 يوليوز 2007، في موضوع ***«دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»***.

15- من الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم في موضوع ***«المدرسة والسلوك المدني»*** يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط.

بعضهم البعض، وعلى المحيط، سيجد التلاميذ في المدرسة فائدة ومتعة[16]. نفس الشيء ينطبق على كافة الفاعلين التربويين الذين يشكل انخراطهم، إلى جانب التلاميذ، في مختلف هذه الأنشطة، عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التربية على المواطنة. من ثم، تبدو أهمية تفعيل أدوار الحياة المدرسية، وتأهيل الفضاءات المدرسية، وتوجيه نشاط الأندية إلى الاهتمام بقيم المواطنة، وتعميمها، وممارستها.

3.3 التكوين الأساس والمستمر للأطر التربوية

يعد دور التكوين الأساس والمستمر للأطر التربوية حاسما في تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة وترسيخها كممارسة. في هذا الإطار، تبدو الحاجة ملحة إلى مراجعة برامج ومناهج التكوين بمعاهد ومراكز تكوين الأطر التربوية بالشكل الذي يعزز مكانة قيم المواطنة كمكون أساسي لهذه البرامج، وبما يجعل التشبع بقيم المواطنة أحد أهدافها ومقوماتها. ذلك أن تكوين الأطر التربوية على التشبع بقيم المواطنة، وممارستها من شأنه الإسهام في نقل هذه القيم إلى الناشئة عن طريق القدوة، وذلك من خلال التزامهم بتجسيدها في تصرفاتهم، وسلوكاتهم، ومعاملاتهم.

4.3 البحث العلمي والتربوي

يشكل البحث العلمي ركيزة أساسية ومدخلا مفتاحيا لمعرفة الواقع التربوي، ورصد تحولاته، وفهمها، ولبناء التصورات المجددة، وتحديد الغايات من النظام التربوي بالعلاقة مع تطور المجتمع، وسعيه نحو التقدم[17]. من هنا، تبدو أهمية توجيه البحث العلمي، والتربوي إلى البحث في أفضل الأساليب، والطرائق البيداغوجية الكفيلة بنقل قيم المواطنة، والسلوك المدني إلى المتعلمين، ورصد الظواهر السلبية التي تحدث في فضاء المدرسة، وإخضاعها للدراسة والفحص العلمي، والتعرف على أسبابها وتحديد وسائل مواجهتها وتجاوزها[18].

5.3 تعبئة المحيط الاجتماعي والمدني للمدرسة

لن يكتمل تحقيق الأهداف المرتبطة بالتربية على قيم المواطنة إلا بتعبئة المحيط الاجتماعي، والمدني للمدرسة حول أهمية ترسيخ هذه القيم في الواقع اليومي للمؤسسات التربوية، وذلك عبر إشراك منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منها النشيطة في ميدان التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، بغاية استثمار خبرات أطر هذه المنظمات في تنويع الأنشطة التربوية والثقافية، والاجتماعية، والبيئية، وتوجيهها نحو الاهتمام بتعميم المواطنة، وممارستها.

16- أمينة المريني، المدرسة وتنمية الحس المدني، مداخلة في إطار الندوة الوطنية حول ***«المدرسة والسلوك المدني»***، المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط، أشغال الندوة ، ص. 50.

17- أوراق عمل الورشات المقامة في في إطار الندوة الوطنية حول ***«المدرسة والسلوك المدني»*** المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم، يومي 24-23 ماي 2007 بالرباط، أشغال الندوة ، ص.137.

18- رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 02/07 بتاريخ 23 يوليوز 2007 في موضوع ***«دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»***.

6.3 التتبع والتقويم

إن أي إنجاح للتربية على قيم المواطنة رهين بالتتبع المستمر بهدف الرصد، والتقويم، بغاية تحقيق الأهداف المتوخاة، وذلك من خلال :

- التقويم المستمر للبرامج، والأنشطة التربوية الموجهة للتربية على المواطنة، وذلك بهدف تشخيص مكونات هذه البرامج، والفئات المستفيدة، ورصد نتائجها، وآثارها على الناشئة، ومدى تشبعها بقيم المواطنة اقتناعا، وممارسة ؛
- إنجاز تقارير ودراسات موضوعاتية حول التربية على قيم المواطنة ؛
- تطوير مؤشرات خاصة بقياس مدى نجاعة المنظومة الوطنية للتربية، والتكوين، والبحث العلمي في مجال التربية على قيم المواطنة.

خاتمة

إذا كان الدستور المغربي قد تضمن إشارات قوية ونوعية في مجال ترسيخ قيم المواطنة بشتى تجلياتها المتمثلة في الهوية، والانتماء، والحقوق، والحريات، والواجبات، والأعباء ؛ فإن المنظومة التربوية الوطنية مدعوة، من جهتها، وعلى اختلاف قطاعاتها، وأسلاكها (التعليم المدرسي، التعليم الجامعي، التكوين المهني، البحث العلمي)، إلى التفاعل الإيجابي مع هذه المكتسبات الدستورية، وتلقيها بشكل إيجابي وبناء، قصد الإسهام، إلى جانب باقي المؤسسات المجتمعية، في ترسيخ قيم المواطنة، وجعلها واقعا ملموسا، وثقافة متجذرة في الممارسة اليومية للمواطنين والدولة على حد سواء.